مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: مشكلات الصادرات الأولية وأثرها على النمو الاقتصادي في عينة مختارة من البلدان النامية غير النفطية للمدة 1985 – 2004
اسم الكاتب: أ.م.د. طه يونس حمادي، صبحي بكر عثمان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3261
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 08:41 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنميـــة الرافـــدين العـــدد ٩٦ مجلـــد ٣١ لـــسنة ٢٠٠٩

ص ص[٦٩ -٩٢]

مشكلات الصادرات الأولية وأثرها على النمو الاقتصادي في عينة مختارة من البلدان النامية غير النفطية للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٤*

الدكتور طه يونس حمادي
أستاذ مساعد– قسم الاقتصاد
كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة الموصل
Taha-ta98@yahoo.com

صبحي بكر عثمان
ماجستير اقتصاد

المستخلص

تتعرض الصادرات الأولية للبلدان النامية إلى عدد من المشكلات، منها حالة عدم الاستقرار في عوائد هذه الصادرات وتدهور نسب التبادل التجاري لها وتباطؤ الطلب الخارجي عليها، وتتباين الآراء حول أثر هذه المشكلات في النمو الاقتصادي، ويهدف البحث إلى معرفة هذا الأثر في عينة مختارة من البلدان النامية غير النفطية وللمدة ١٩٨٥-٢٠٠٤، وهو يفترض أن لحالة عدم الاستقرار وتدهور نسب التبادل التجاري وتباطؤ الطلب الخارجي أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي، ولتقدير ذلك تم توصيف أنموذجاً اقتصادياً قياسياً في ضوء الإطار النظري يربط بين هذه المتغيرات.

ويتضمن البحث ثلاثة مباحث: يعرض الأول الإطار النظري الذي يوضح العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة والنمو الاقتصادي.

وينصرف المبحث الثاني إلى المقاييس التي تم استخدامها لقياس هذه المشكلات بعد أن تم فرز الصادرات الأولية عن إجمالي الصادرات، ونعتقد أن هذا العمل بحد ذاته إضافة أصيلة في ميدان البحث العلمي.

في حين اختص المبحث الثالث بتقدير أثر المشكلات المذكورة على النمو الاقتصادي وقد ظهرت النتائج عالية الدقة بكل المؤشرات الاقتصادية والقياسية والإحصائية، وهي أن لحالة عدم الاستقرار وتدهور نسب التبادل التجاري وتباطؤ الطلب الخارجي على الصادرات الأولية آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة جاءت منسجمة مع الإطار النظري ومعززة لفرضية البحث.

* بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة "أثر مشكلات الصادرات الأولية في النمو الاقتصادي لعينة مختارة من البلدان النامية للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٤" مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد.

تأريخ استلام البحث ٢٠٠٨/٥/٤ تأريخ قبول النشر ٢٠٠٨/٩/٧

The Problems of the Primary Exports and its Impact on Economic Growth in Selected Sample of Non-Petroleum Developing Countries in Period from 1985 to 2004

Taha Y. Hummady (PhD)
Assistant Professor
Department of Economics
University of Mosul

Subhi B. Othman
M.Sc. in Economics

Abstract

The primary exports in general may expose to several problems in developing countries. One of these problems is the instability state in exports earnings, deteriorating the rates of commercial exchange, and slowdown external demand. Many views verified the effect of these problems in the economic growth. The current paper aims to study this effect on a sample of non-petroleum developing countries from 1985 – 2004. The study also hypothesized that the instability and deterioration of commercial exchange and slowdown external demand have negative impact on the economic growth. A metrical economic model has been proposed to estimate the variables. The paper consisted of three aspects: the first was theoretical to show the relation among these variables and economic growth. The second was to refer to the measurements used to measure these problems. The third one estimated the effect of problems of economic growth. The conclusions recorded very accurate results in all economic, metrical and statistical indicators - in that- the instability and deteriorating the economic growth, deteriorating the rates of commercial exchange, and slowdown external demand have negative effects on the economic growth. This result comes with the theoretical aspect and promoting the hypothesis.

المقدمـة

تواجـه الـصادرات الأوليـة للبلـدان النامـيـة عـدداً مـن المـشكلات، مثـل عـدم الاستقرار وتدهور نسب التبادل التجاري وتباطؤ نمو الطلب الخارجي، وهـي تحـاول وبشكل مستمر معالجة هذه المشكلات للتخفيف من وطأتها على اقتصادياتها.

وانطلاقاً من إدراك الباحثان بتقديم إضـافة متواضـعة فـي هذا المجـال تـم فرز الصادرات الأولية عن إجمـالي الـصادرات، ومـن ثـم قيـاس هذه المـشكلات وتحويلهـا إلى متغيرات اقتصادية يمكن تقدير أثرها في النمو الاقتصادي فـي عينـة مختـارة مـن البلدان النامية غير النفطية للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٤.

مشكلة البحث

تتعرض الصادرات الأولية للبلدان النامية إلى عدد من المشكلات، تتمثل بعدم الاستقرار وتـدهور نـسب التبـادل التجـاري وتبـاطؤ نمـو الطلـب الخـارجي، وتتجسد مشكلة البحث بالتساؤل الآتـي: هل هذه المشكلات تـؤثر – فعـلاً - سـلبياً علـى النمو الاقتصادي؟

أهمية البحث

تتأتى أهمية البحث من الاهتمام المتزايد لدى متخذي القرار في البلدان النامية بالمشكلات التي تواجه الصادرات الأولية لهذه البلدان ومدى تأثيرها في النمو الاقتصادي.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تقدير وتحليل أثر مشكلات الصادرات الأولية، وهي عدم الاستقرار في عوائدها وتدهور نسب التبادل التجاري لها وتراجع نمو الطلب الخارجي عليها على النمو الاقتصادي لعينة مختارة من البلدان النامية غير النفطية وللمدة ١٩٨٥-٢٠٠٤.

فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية مفادها أن هناك آثاراً سلبية تتركها مشكلات الصادرات الأولية في النمو والاقتصاد.

الأسلوب المستخدم في البحث

إن الأسلوب المستخدم في البحث، هو الأسلوب الكمي القائم على توصيف أنموذج اقتصادي قياسي، يستند إلى ما وفرناه من إطار نظري، معتمدين طريقة السلاسل الزمنية لتقدير أثر المشكلات المذكورة آنفاً على النمو الاقتصادي في عينة تتكون من عشرة بلدان نامية غير نفطية وللمدة ١٩٨٥-٢٠٠٤.

إن مسوغات تحديد هذهِ المدة الزمنية هي أنها شهدت تغيرات كثيرة، مثل توجه معظم البلدان النامية إلى تبني برامج الخصخصة، وظهور العولمة ونشوء منظمة التجارة العالمية، ونعتقد أن هذه الأحداث زادت من خطورة هذه المشكلات، وفعّلت في تأثيرها على النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

أما أسباب اختيار عينة البحث، فهي كون هذه العينة تعتمد بشكل كبير على الصادرات الأولية، وتشكل هذه الصادرات نسباً عالية من دخولها القومية، وهي من البلدان غير النفطية، فضلاً عن استمرار البيانات التي يحتاجها البحث.

أما بخصوص أهم المصادر التي تمت الاستفادة منها للحصول على البيانات، فهي إحصاءات التجارة والتنمية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، والكتاب السنوي لإحصاءات التجارة، ونشرة الأرقام القياسية السلعية للتصنيف التجاري الدولي القياسي الصادرة عن الأمم المتحدة، ودليل إحصاءات التجارة الدولية والتنمية، الصادر عن الاونكتاد (UNCTAD).

وقد تضمن البحث ثلاثة مباحث رئيسة، يتطرق الأول إلى تقديم عرض وتحليل نظري للعلاقة بين كل من عدم الاستقرار في الصادرات الأولية، وتدهور نسب التبادل التجاري لهذه الصادرات، وتراجع الطلب الخارجي على هذه الصادرات والنمو الاقتصادي.

ويعرض الثاني أهم المقاييس المستخدمة في قياس هذه المشكلات، أي المقاييس المستخدمة في قياس درجة عدم الاستقرار، ونسب التبادل التجاري والطلب الخارجي.

أما المبحث الثالث فيهتم بتقدير وتحليل أثر مشكلات الصادرات الأولية في النمو الاقتصادي للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٤.

وأهم نتيجة توصل إليها البحث، هي إن زيادة درجة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الأولية وتدهور نسب التبادل التجاري، وتباطؤ الطلب الخارجي على هذه الصادرات يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي، وإن انخفاض درجة عدم الاستقرار، وتحسن نسب التبادل التجاري وتزايد الطلب على الصادرات الأولية يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

الإطار النظري

سيتضمن الإطار النظري تحليل العلاقة النظرية بين عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية وتدهور نسب التبادل التجاري، وتباطؤ الطلب الخارجي على هذه الصادرات والنمو الاقتصادي كل على انفراد تباعاً وكما يأتي:

أولاً- عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية(*) والنمو الاقتصادي

تختلف الآراء حول العلاقة بين حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية، والنمو الاقتصادي، وتأخذ هذه الآراء اتجاهين متعارضين أو متناقضين، يؤكد الأول على وجود علاقة إيجابية بين حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي، في حين يؤكد الاتجاه الثاني على وجود علاقة سلبية بين عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي.

الاتجاه الأول

يمثل هذا الاتجاه آراء عدد من الاقتصاديين الذين يرون أن العلاقة بين عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي هي علاقة إيجابية، ويستند أصحاب هذا الرأي في تفسير هذه العلاقة على فرضية الدخل الدائم للاقتصادي المعروف (ملتون فريدمان – Milton Friedman) وتتضمن هذه الفرضية وجود دخل دائم يعتمد عليه الاستهلاك الدائم، ودخل انتقالي لا يرتبط مباشرة بالعناصر الدائمية ولا الانتقالية، ولكن يؤثر في الميل الحدي للاستهلاك (Singh, *et.al.,* 1988, 283-304).

(*) تعرف الصادرات الأولية بأنها تلك الصادرات التي لم تجر عليها أية عمليات تصنيعية، سواء كانت هذه الصادرات من أصل زراعي أم غير زراعي (خامات ومعادن طبيعية)، وهذا التعريف ينسجم مع التصنيف التجاري للسلع الأولية (Primary Commodities)، ولمزيد من الإطلاع أنظر :

UNCTAD (2005) , "The Standard International Trade Classification Revision 3" , 2005.

ويحاول أصحاب هذا الرأي الربط بين عناصر هذه الفرضية وحالة عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية كحالة غير مستقرة تشبه اللايقين المفترض في فرضية الدخل الدائم، بحيث لا يشجع على زيادة الإنفاق على الاستهلاك، بل يحفز على الادخار كسلوك إيجابي لمواجهة الحالات غير المتوقعة والطارئة، كما يحدث في حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية في البلدان النامية (Lim, 1980, 354-369).

وتبين هذه الفرضية أن الاستهلاك الدائم هو نسبة ثابتة من الدخل الدائم، وأن الدخل الدائم هو ذلك المستوى من الدخل المتحقق خلال مدة طويلة من الزمن، الذي يتضمن حجم الدخل والثروة المتوقع الحصول عليها في المستقبل، وقياس الدخل الدائم يعتمد على كل من الدخل الجاري والسابق، والجزء المخصص من الدخل للإنفاق الاستهلاكي يعتمد على مستوى الدخل الدائم، والدخل الدائم يتميز عن الدخل الجاري بنسبة أكبر من الاستقرار أو اليقين (حسين وسعيد، ٢٠٠٤، ١٤٦-١٥٤).

وقد قسم (فريدمان) الدخل الفعلي على عنصرين هما:

عنصر دائمي وعنصر انتقالي، أي ان :

$$Y = y^p + y^t \text{ .....1}$$

إذ إن: (Y) الدخل الفعلي، (y^p) الدخل الدائم، (y^t) الدخل الانتقالي.

يكون الدخل الفعلي أكبر من الدخل الدائم إذا كان العنصر الانتقالي للدخل موجباً، ويكون الدخل الفعلي أصغر من الدخل الدائم إذا كان العنصر الانتقالي للدخل سالباً، وقد تحصل تغييرات في مستويات الدخل الفعلي نتيجة حصول الأسر والحكومات على مصادر غير متوقعة أو جانبية أو بالعكس، حصول حالات طارئة غير متوقعة، وفي حالة الحصول على دخول جانبية يكون الدخل الفعلي أكبر من الدخل الدائم، وفي حالة حصول حالات طارئة وغير متوقعة يقل الدخل الفعلي عن الدخل الدائم، وهذه التغيرات وإن لوحظت في المدى القصير إلاّ أنها قد تختفي في المدى الطويل (Singh & *et al*., 1988, 281-304)، والاختلاف بين الدخل الفعلي والدخل الدائم هو الدخل الانتقالي، الذي يتصف بدرجة عالية من عدم الاستقرار (أو اللايقين). ويتعامل فريدمان مع الاستهلاك بالأسلوب نفسه، أي أن الاستهلاك الفعلي يتكون من جزئين هما الدائم والانتقالي:

$$C = C^p + C^t \text{ .....2}$$

إذ إن :

(C) الاستهلاك الفعلي و(C^p) الاستهلاك الدائم و(C^t) الاستهلاك الانتقالي

فالاستهلاك الدائم (C^p) هو الذي يتحدد بالدخل الدائم ولا يتأثر الاستهلاك الدائم بالاستهلاك الانتقالي، أما الاستهلاك الانتقالي الذي هو ناتج عن الفرق بين الاستهلاك الفعلي والاستهلاك الدائم فإنه يفسر بوصفه استهلاكاً غير متوقع، ويبين فريدمان بأنه لا توجد علاقات أو أي ارتباطات بين:

- الدخل الانتقالي والدخل الدائم.
- الاستهلاك الانتقالي والاستهلاك الدائم.

- الدخل الانتقالي والاستهلاك الانتقالي.

ويمكن تمثيل معادلة الارتباطات على النحو الآتي :

$$P(y^p,y^t) = P(C^p,C^t) = P(y^t,C^t) = 0 \ldots\ldots\ldots 3$$

وتبين المعادلة ٣ أن الدخل الدائم والدخل الانتقالي والاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي والدخل الانتقالي والاستهلاك الانتقالي لا ترتبط أو لا يرتبط بعضها بالبعض الآخر، بكلام آخر إن الاستهلاك الدائم يعتمد على الدخل الدائم ويتوقف على الميل الحدي للاستهلاك أي :

$$C^P+KY^P \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

إذ إن:

C^P الاستهلاك الدائم

Y^P الدخل الدائم

K الميل الحدي للاستهلاك وهو يُشكل نسبة ثابتة من الدخل الدائم وتعتمد على مجموعة من العوامل يمكن تمثيلها بما يأتي :

$$C^P=K(I,W,U)Y^P \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

إذ إن:

(C^P) الاستهلاك الدائم، (Y^P) الدخل الدائم، و K الميل الحدي للاستهلاك، و(I) هو سعر الفائدة، (W) نسبة الثروة المادية إلى الثروة الكلية، و(U) عدم الاستقرار (اللايقين).

إن ارتفاع مستوى عدم الاستقرار أو اللايقين المتمثل بـ (U) يؤدي إلى تحفيز وزيادة الادخارات الإضافية، وتستخدم هذه الادخارات كاحتياطي لمواجهة الحالات غير المتوقعة، وذلك من خلال تأثير ارتفاع عدم الاستقرار (اللايقين) على العامل الثابت (K) أو الميل الحدي للاستهلاك، إذ إنه ينخفض نتيجة طبيعية لازدياد حالة عدم الاستقرار (اللايقين)، وهذا الانخفاض في الاستهلاك الحالي وزيادة الادخارات هي ليست بالضرورة لزيادة الاستهلاك المستقبلي، بل لمواجهة الحالات والظروف الطارئة، إذ إن انخفاض الميل الحدي للاستهلاك أو ازدياد الادخارات هو مؤشر اقتصادي جيد لتحقيق النمو الاقتصادي (حمادي، ١٩٩، ٣٣-٤٢). بعبارة أخرى، إن الاستهلاك الدائم يعتمد على الدخل الدائم، والعامل الثابت (K) أو الميل الحدي للاستهلاك، يربط الاستهلاك الدائم بالدخل الدائم، والعامل الأساس الذي يؤثر في الاستهلاك والادخار هو عنصر عدم الاستقرار أو اللايقين، وارتفاع مستوى عدم الاستقرار (اللايقين) يعني انخفاض الميل الحدي للاستهلاك وارتفاع الميل الحدي للادخار، وبزيادة الادخار، فإن معدلات الاستثمار سوف تزداد، وتستطيع البلدان النامية زيادة معدلات النمو الاقتصادي (Anderson, 2004, 1-33).

إن حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الأولية بوصفها مصدراً للدخل مشابه لحالة اللايقين في فرضية الدخل الدائم لفريدمان، إذ إن العوائد المستحصلة من

الصادرات الأولية هي عوائد غير مستقرة أو تتصف بعدم الاستقرار لأسباب كثيرة*، وهذه الأسباب تجعل مستويات الاستقرار بين المصادر الداخلية والخارجية مختلفة فتؤثر في متغير آخر هو الميل الحدي للاستهلاك، إذ إن المصادر الداخلية تتصف باستقرار أكثر، ويكون الميل الحدي للاستهلاك أكبر، أما المصادر الخارجية (إذا أخذنا بنظر الاعتبار الصادرات الأولية للبلدان النامية كمصدر للعوائد) فهي تتصف بدرجة عالية من عدم الاستقرار، لذلك نلاحظ أن الميل الحدي للاستهلاك سيكون منخفض، والسبب هو أن العلاقة بين حالة عدم الاستقرار أو اللايقين في عوائد الصادرات الأولية والميل الحدي للاستهلاك هي علاقة عكسية، وهذا يعني أن انخفاض الميل الحدي للاستهلاك تقابله زيادة في الميل الحدي للادخار، وزيادة الميل الحدي للادخار تؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي (200- 50 UNCTAD, 2005,).

بناءً على ما تقدم، يمكن القول إن فرضية الدخل الدائم لفريدمان واستخدامها كفرضية سلوكية واقتراحات النظرية المذكورة لعدم الاستقرار في عوائد الصادرات الأولية يمكن أن تفسر العلاقة الايجابية بين حالة عدم الاستقرار(اللايقين) في عوائد الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي، وتظهر هذه العلاقة من خلال متغيرات وسيطة تؤثر في النمو الاقتصادي، كون أن الصادرات الأولية كحالة من اللايقين لا تؤدي إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك، بل تؤدي إلى زيادة الميل للادخار لمواجهة عدم الاستقرار في الصادرات الأولية، يعني زيادة الادخارات لمواجهة عدم الاستقرار أو الحالات غير المتوقعة والطارئة والتي تنطوي على زيادة الادخارات، مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي (اكلي، ١٩٨٤، ٨٠٥-٨٠٧).

والفرضية الأخرى التي يستند إليها أصحاب الاتجاه الأول في تفسير العلاقة الايجابية بين عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي، هي فرضية الادخار الوقائي أو الاحترازي (حمادي، ٢٠٠١، ٧٥-٨٨)، وتتضمن هذه الفرضية أن حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية تؤثر بصورة مباشرة في زيادة مستويات الطلب على الادخار في الاقتصاد، وذلك كإجراء وقائي أو احتياطي.

---

* من العوامل التي تسبب حالة عدم الاستقرار:
- تقلبات جانب الطلب الخارجي والعرض المحلي للصادرات الأولية.
- الخصائص الهيكلية التي تتصف بها صادرات معظم البلدان النامية.
- لمزيد من الإطلاع، أنظر:
- طه يونس حمادي (1996)، أثر تقلبات عوائد الصادرات في موازين المدفوعات في عدد من البلدان النامية مع إشارة خاصة إلى العراق للفترة (1966-1992)، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص ص44-46.
- MacBean , A., (1964), " Causes of Excessive Flactuations in Export Proceeds of Underdeveloped Countries " , pp323-341.
- United Nations (2005) , " World Economic and Social Survey 2005 Financing for Development " , department of Economic and social Affairs New York , 2005

وبناءً على مضامين هذه الفرضية فإن البلدان النامية تلجأ إلى اتخاذ عدد من الإجراءات الوقائية كسياسة مثلى في ظل حالة اللايقين، وأفضل استجابة لهذه الحالة غير الاعتيادية هي قيام البلدان النامية بممارسة سياسات تعمل على تشجيع الادخار المحلي، لكي تستطيع هذه البلدان مواجهة ما قد تخلقه حالة اللايقين (عدم الاستقرار) من الانخفاض المفاجئ للدخل، التي قد تؤثر مباشرة على معدلات الاستهلاك والادخار، ومن ثم النمو الاقتصادي.

بعد عرض أهم أفكار وآراء الاتجاه الأول الذي يوضح العلاقة الايجابية بين حالة عدم الاستقرار أو اللايقين في عوائد الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي، ففي المقابل هناك آراء حول العلاقة السلبية بين حالة عدم الاستقرار والنمو الاقتصادي، وسيتم عرض هذه الآراء وكما يأتي:

الاتجاه الثاني – الآراء التي تؤكد العلاقة السلبية

يبين أنصار هذا الاتجاه أن السوق العالمية للصادرات الأولية هي في الأساس غير مستقرة إلى درجة عالية، وهذه الحالة من عدم الاستقرار تعود لأسباب كثيرة، منها ما يتعلق بجانب الطلب الخارجي على هذه الأنواع من المنتجات الأولية، ومنها ما يتعلق بجانب العرض لهذه الصادرات، ومهما يكن الأمر، فإننا لا نبحث في الأسباب التي تؤدي إلى عدم الاستقرار، وإنما نبحث في أدلة وحجج أنصار هذا الرأي في توضيح العلاقة السلبية بين حالة عدم الاستقرار في الصادرات الأولية في البلدان النامية والنمو الاقتصادي، لقد عدت حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الأولية مشكلة من قبل أنصار هذا الاتجاه (الاتجاه السلبي)، إذ يرون حقيقة ما تعانيه البلدان النامية من حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الأولية، بحيث أصبحت هذه الحالة صفة هذه البلدان، وذلك نتيجة اعتمادها بشكل كبير على عوائد الصادرات الأولية، حتى إنها (حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الأولية) تعد في معظم الأحيان السبب الرئيس في إعاقة الخطط التنموية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية (حمادي، ١٩٩٦، ٢٥).

كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن العلاقة بين حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الأولية والادخار المحلي هي علاقة سلبية، كون حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الأولية تمثل حالة من اللايقين، وهذا اللايقين يؤدي إلى تحجيم أو عدم تشجيع الاستثمار، الأمر الذي يجعل المدخرين يفقدون المبرر لامتناعهم عن الاستهلاك الحالي، مما يؤدي إلى تقليل أو تخفيض معدلات الادخار، ومن ثم يؤدي ذلك إلى انخفاض معدلات الاستثمار المحلي، وبالتالي يؤثر سلبياً في معدلات النمو الاقتصادي (حمادي، ١٩٩٦، ١٥٥-١٦٥).

بعد أن تم عرض الإطار النظري لمشكلة عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية للبلدان النامية فإن هدف البحث يتطلب تقديم الإطار النظري للمشكلة الثانية من المشكلات التي تتعرض لها صادرات المواد الأولية، وهي مشكلة تدهور نسب التبادل التجاري لهذه الصادرات، وهذا ما سيتم عرضه في التحليل الآتي:

ثانياً- تدهور نسب التبادل التجاري للصادرات الأولية والنمو الاقتصادي

إن التغيرات التي تحصل في أسعار (الصادرات الأولية) للبلدان النامية، تجلب معها تغيرات في كميات هذه الصادرات في الأسواق الخارجية، والكميات الكلية لحجم عوائد الصادرات الأولية لا تعتمد فقط على الكميات التي تباع من هذه الصادرات في الأسواق العالمية، بل على الأسعار التي تدفع مقابل هذه الكميات من الصادرات، إذ إن انخفاض أسعار هذه الصادرات، يعني أن على البلدان النامية بيع كميات أكبر من هذه الصادرات، لكي تحصل أو تحافظ على مقدار معين من العوائد، وتحافظ على المقدار نفسه من الطاقة الاستيرادية (Dunn & Ingram, 1999, 224) ، وان ما يلاحظ ومنذ عقود عدة بدأت أسعار الصادرات الأولية تميل نحو الانخفاض نسبة إلى أسعار الاستيرادات من السلع المصنعة (Todaro, 2000, 460)، وهذا يعني زيادة تكاليف الاستيرادات (انخفاض الطاقة الاستيرادية للبلدان النامية)، وهذه الحقائق تم توضيحها من قبل بعض الاقتصاديين ومنهم راؤول بريبش (Perbisch) وسنجر (Singer) وايسترلي (Easterly) وكريمر (Kremer) وسومرس (Summers) وغيرهم، الذين بينوا الدور السلبي الذي يؤثر فيه تدهور نسب التبادل التجاري للمنتجات الأولية على معدلات الادخار المحلي ومعدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي في البلدان النامية (Blattman & *et al*, 2004, 1-41).

فمنذ الخمسينات من القرن المنصرم ظهرت دراسات تؤكد على وجود علاقة سلبية بين تدهور نسب التبادل التجاري والنمو الاقتصادي، إذ أكدت تلك الدراسات على أن استمرار حالة التدهور في نسب التبادل التجاري لهذه الصادرات تنعكس بآثارها السلبية على انخفاض حجم العوائد الإجمالية وترفع تكاليف الاستيراد، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الأرباح والادخار والاستثمار، ومن ثم تراجع معدلات النمو الاقتصادي (Lipesey, 1994, 1-32).

لقد بين كل من كارك اتشر وجون ستاتنر، إن حدوث حالة التدهور في نسب التبادل التجاري للبلدان النامية التي تعتمد على هذا النوع من الصادرات يؤدي إلى انخفاض العوائد المستحصلة من هذه الصادرات في الأسواق الخارجية، وبما إن هذه العوائد هي المصدر الأساس في تمويل المشاريع والقطاعات الاقتصادية المختلفة في البلدان النامية، فإن هذا الانخفاض في العوائد سيؤدي إلى انخفاض احتياطات البلدان النامية من العملة الأجنبية التي هي ضرورية لهذه البلدان لشراء السلع الرأسمالية والوسيطة ذات الدور الفاعل في النمو الاقتصادي (كارك اتيشر وجون ستاتنر، ١٩٨٩، ٧٠-٧٢).

ويرى كوزنتس (Kuzenets) في دراسته للبلدان النامية أن تحسن نسب التبادل التجاري للصادرات الأولية يؤثر إيجابيا في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، وتدهورها يؤثر سلباً على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، مثل الاستهلاك ومعدلات الادخار والاستثمار، ومن ثم ينعكس هذا الأثر على تراجع معدلات النمو الاقتصادي (كوزنتس، ١٩٨٥، ١٦٩-١٧٢).

ومنذ أن نشر بريبش (Prebisch) بحثه الشهير في مطلع الخمسينات حول الأثر السلبي لتدهور نسب التبادل التجاري للصادرات الأولية على معدلات تكوين رأس المال، ومن ثم على النمو الاقتصادي وحتى العقود الأخيرة، بدأ الاقتصاديون يهتمون بهذه المشكلة لمعرفة اتجاهات وتأثير هذه المشكلة في النمو الاقتصادي، ومن الصعوبة بمكان في ظل تدهور نسب التبادل التجاري للصادرات الأولية في هذه البلدان تفعيل عناصر وآليات تراكم رأس المال الضروري في تحقيق نمو اقتصادي (Hyman, 1994 , 485-486).

لقد كان لنشر أفكار (بريبش- سنجر) في الخمسينات وحتى الآونة الأخيرة حول مستقبل الصادرات الأولية للبلدان النامية، والتدهور المستمر لنسب التبادل التجاري لهذه الصادرات، آثار سلبية على تدفق رأس المال إلى هذه البلدان النامية وعلى النمو الاقتصادي فيها في الأجل الطويل (Todaro, 2000, 467).

أي إن لمشكلة تدهور نسب التبادل التجاري آثاراً سلبية على إمكانيات تراكم رأس المال الذي يعد ضرورياً لشراء السلع الرأسمالية اللازمة لدعم النمو الاقتصادي (UNCTAD, 2006, 1-25) .

إن العلاقة الموجودة بين نسب التبادل التجاري للصادرات ومعدلات الادخار المحلي هي علاقة واضحة، إذ يلاحظ أن حدوث حالة التدهور في نسب التبادل التجاري للمنتجات الأولية تؤثر مباشرة في الدخل القومي، ومن ثم في معدلات الادخار والاستثمار، وحتى الطاقة الاستيرادية وما يترتب على ذلك من آثار سلبية في النمو الاقتصادي (UNCTAD, 2003, 3-12).

إن البيانات الصادرة من الاونكتاد تشير إلى أن البلدان النامية (خاصة الأفريقية) التي تعتمد على الصادرات الأولية بشكل كبير، قد سجلت تدهوراً كبيراً في نسب تبادلها التجاري، وكان هذا التدهور العامل الرئيس في انخفاض الدخل القومي ومعدلات الادخار والاستثمار، ومن ثم زيادة الديون الخارجية وأعباء تسديد هذه الديون، ومن ثم عرقلة النمو الاقتصادي (UNCTAD, 2003, 1-25).

إن تدهور الأوضاع الاقتصادية في معظم البلدان النامية وبخاصة في العقدين الأخيرين من القرن المنصرم وبداية العقد الأول من الألفية الثالثة، سوف يؤدي إلى المزيد من التدهور في نسب التبادل التجاري للصادرات الأولية لهذه البلدان، فضلاً عن معاناتها من مشكلات اقتصادية كثيرة، منها قلة الموارد المالية المحلية والموارد البشرية الماهرة، والادخار والاستثمار المتدنيين والديون الخارجية الضخمة، مما يجعلها بلدان ضعيفة أمام الصدمات الخارجية (UNCTAD, 2006, 1-70).

ثالثاً- العلاقة بين تباطؤ الطلب الخارجي على الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي

في عالم يسوده نظام النمو الاقتصادي المتوازن يمكن أن يتوقع مصدرو المنتجات الأولية في البلدان النامية أن نسبة صادراتهم سوف تتوسع بالمستوى نفسه من التوسع في الدخول القومية للبلدان المتقدمة التي تستورد هذه المنتجات، ويمكن أن يتوقعوا زيادة أو نمو دخلهم بالنسبة نفسها التي زادت بها الدخول القومية لتلك

البلدان (Gillis, *et. al*., 1987, 418)، ويتطلب نمو الدخل القومي للبلدان النامية المصدرة للمنتجات الأولية تغيرات بنيوية (هيكلية) بشكل أسرع، مثل سياسة إحلال أو تعويض الاستيرادات التي اتخذتها مجموعة من البلدان النامية، وتغير سياسة الاعتماد على نوع واحد أو أنواع محدودة من هذه المنتجات في صادراتها، وتشجيع القطاعات الأخرى (مثل القطاع الزراعي) من خلال دعمها لكي يحقق نمواً أسرع، وكذلك إجراء تغييرات جذرية في عدد من القطاعات الاقتصادية حتى تستطيع مواكبة التطورات الجديدة في البلدان المتقدمة التي تسعى وبشكل مستمر إلى إيجاد بدائل صناعية لكل ما تستورده من المنتجات الأولية من البلدان النامية، والتي سيترتب عليها تباطؤ الطلب الخارجي على هذه المنتجات، مما يترك آثاراً سلبية على العديد من المتغيرات الاقتصادية ومنها النمو الاقتصادي.

إن تباطؤ الطلب الخارجي على الصادرات الأولية للبلدان النامية يؤدي إلى انخفاض في أسعار هذه الصادرات في الأسواق الخارجية، وبخاصة في الأجل الطويل، ونتيجة لانخفاض أسعار هذه الصادرات (الصادرات الأولية)، فإن العوائد التي يتم الحصول عليها سوف تنخفض، وكذلك انخفاض العوائد غير المباشرة من الضرائب المفروضة على كميات المنتجات المصدرة، مما يؤدي إلى خلق آثار غير إيجابية على اقتصاديات هذه البلدان، وبالتالي تتسبب في تراجع معدلات النمو الاقتصادي في هذه البلدان (Daniel & Lever, 1998, 246-247).

إن الصادرات الأولية في البلدان النامية تتصف بأحاديتها ولا تظهر تنويعاً سلعياً يحمي هذه البلدان النامية من هذا التباطؤ في الطلب الخارجي على صادراتها، إن ضعف هذا التنويع يؤدي إلى ما يسمى بعدم إمكانية تحويل هيكل الصادرات في الأجل القصير، مما يترك آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية (النجفي، ١٩٨٢، ٤١-٤٣)، إن عملية التنويع في الصادرات تسهم بشكل إيجابي وملحوظ في تفادي حدوث أي اختلال أو تدهور في الطلب الخارجي على الصادرات الأولية لهذه البلدان، إذ يرى عدد من الاقتصاديين أن السبب الرئيس وراء تحسين الأداء الاقتصادي لعدد من البلدان النامية في أمريكا اللاتينية هو الإيرادات المرتفعة لقطاع الصادرات، الناتجة عن التنوع في الصادرات لهذه البلدان والتي تترتب عليها زيادة الطلب الخارجي الذي انعكست آثاره مباشرة على عوائد هذا القطاع، ومن ثم على مستويات الدخل ومعدلات الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي في هذه البلدان (Gottschalk & Prates, 2006, 1-26).

إن اعتماد البلدان النامية على الصادرات الأولية كان السبب الرئيس في ضعف معدلات النمو الاقتصادي في معظم هذه البلدان كون البلدان النامية لا تمتلك مؤسسات إنتاجية تتميز بالمرونة الكافية لمواجهة مثل هذه الحالات من تباطؤ الطلب الخارجي على صادراتها الأولية، فهي غير قادرة على الاستجابة السريعة لمثل هذه التغيرات في مستوى الطلب الخارجي، الأمر الذي يؤدي إلى تدني أسعار هذه الصادرات في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى انخفاض واضح في إجمالي إيراداتها التصديرية، وبالتالي يخلق أزمة مالية واقتصادية للبلدان النامية المصدرة للمواد

الأولية، تؤثر سلباً على البرامج التنموية المستهدفة في هذه البلدان لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي (Salvatore, 2004, 356-357).

إن افتقار البلدان النامية إلى هياكل متطورة للمؤسسات الإنتاجية وعدم امتلاكها قدرة تكنولوجية محلية كافية لتغير هذه الهياكل التقليدية والبدائية أدى إلى هدر الوقت والإمكانيات المالية والاقتصادية وجعلت الإنتاج يقتصر على عدد قليل من المنتجات الأولية، التي لا تحظى بطلب فعال في الأسواق المحلية، ناهيك عن الأسواق الخارجية، كذلك يلاحظ أن الأذواق والطلب تتجه يومياً نحو السلع الصناعية ومنتجات حديثة ومتطورة، وحتى إذ وجدت مثل هذه السلع محلياً، فإنها لا تستطيع تلبية الرغبات المحلية، لأنها غير قادرة على ذلك في ظل الأسواق المفتوحة وزيادة هذه المنافسة بين السلع، كما أن استمرار البلدان النامية في اعتمادها على عوائد الصادرات الأولية غير المستقرة، التي تعاني من تباطؤ الطلب الخارجي عليها، والاستمرار في استخدام الأساليب البدائية غير الكفوءة في استثمار الطاقات الاقتصادية الوطنية، تجعلها غير قادرة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة (Esser, 1990, 39-61)، أي أن انخفاض طلب البلدان الصناعية على الصادرات الأولية للبلدان النامية هو العامل الحاسم في انخفاض الإيرادات ومعدل الادخار والاستثمار، مما يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي (Dean, 1990 , 63-70).

إن حالة تباطؤ الطلب الخارجي على الصادرات الأولية للبلدان النامية وانخفاض عوائد هذه الصادرات، يؤثر مباشرة في إمكانية توسيع الأسواق التي هي الوسيلة الفعالة في تنشيط الاقتصاد وحركته الإيجابية، وهذا ينعكس مباشرة على انخفاض الدخل القومي والاستهلاك ومعدلات الادخار، والاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي (Paulo, 2004, 1-13).

إن هذا التباطؤ قد يؤدي إلى عدم توجه الاستثمارات نحو قطاع الصادرات مما يؤدي إلى عرقلة تخصيص الموارد بشكل أفضل، وبالتالي يتدهور الإنتاج والإنتاجية وتزداد التكاليف وتنخفض الأرباح ومعدلات الاستثمار في قطاع الصادرات الأولية، وهذا يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي (UNCTAD, 2006, 5-35)، فضلاً عن ذلك فإن هذا التباطؤ يؤدي إلى انخفاض الأسعار والعوائد وعدم الاستفادة من مزايا الحجم الكبير (وفورات الحجم).

إن لتباطؤ الطلب الخارجي على الصادرات الأولية للبلدان النامية علاقة واضحة بمعدلات الادخار بوصفها مكوناً للدخل، بعبارة أخرى إن أي تغير في الدخل ناتج من تباطؤ الطلب سينعكس مباشرة على الادخار، ومن ثم على معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي (UNCTAD, 2005, 11-35)، وتؤكد الكثير من أدبيات النمو والتنمية الاقتصادية على أن الميل الحدي للادخار في البلدان النامية منخفض جداً، في حين أن الميل الحدي للاستهلاك مرتفع (Fischer, 1981, 74-93)، وهذا يعني انخفاض الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي (Dipendra, 1999, 3-5).

إن التطور الحاصل في البلدان الصناعية، وإيجاد البدائل الصناعية للمنتجات الأولية، وانخفاض الطلب الخارجي على الصادرات الأولية، انعكست آثار هذه

العوامل مباشرة على انخفاض عوائد الصادرات الأولية والدخل القومي للبلدان النامية، لذلك فإن زيادة الإنفاق الاستثماري في البلدان النامية وبخاصة غير النفطية مرهون بالعوائد المتحققة من قطاع الصادرات الأولية، وهذه الزيادة في الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى الزيادة في الإنتاج والإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية، وبالتالي زيادة مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي (Gremer and *et al*., 1997 , 41-43) .

إن دراسات الاتجاه العام للطلب على المواد الأولية التي تصدرها البلدان النامية قد انخفض منذ نهاية الربع الأول من القرن العشرين مقارنة بالمواد نفسها في القرن التاسع عشر، وأدى هذا الانخفاض إلى انخفاض معدل نمو التجارة الخارجية للبلدان النامية والتي تعتمد عليها في تحصيل الإيرادات الضرورية للقيام بالاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، وكذلك تفعيل عملية تراكم رأس المال لكي تستطيع الربط بين عنصري الإنتاج، كونها تمتلك وفرة في عنصر العمل نتيجة النمو المتزايد للسكان، حتى إن التعليم والصحة كان لهما حصة من الآثار السلبية لانخفاض أو تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الأولية للبلدان النامية (WTO, 2004, 1-11).

بعد عرض الإطار النظري لمشكلة الصادرات الأولية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الدول النامية من الضروري أن نبين المقاييس المستخدمة في قياس هذه المشكلات.

المقاييس المستخدمة في قياس مشكلات الصادرات الأولية

أولاً- المقاييس المستخدمة في قياس مشكلة عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية

على الرغم من اختلاف وتنوع المقاييس والمعايير المستخدمة في قياس حالة عدم استقرار الصادرات الأولية، إلاّ أن هذه المقاييس تتوزع على ثلاثة أساليب هي:

الأول: الأسلوب المعياري أو القياسي.

الثاني: الأسلوب المعتمد على مفهوم اللايقين.

وهناك **أسلوب ثالث** اقترحه موران (Moran) ويطلق عليه أسلوب التوقعات المكيفة أو المعدلة.

وقبل تحديد أية صيغة من هذه الصيغ سيتم استخدامها لقياس حالة عدم الاستقرار، نرى من الضروري الإشارة إلى مفهوم عدم الاستقرار، إذ يعرّف عدم استقرار عوائد الصادرات على أنه انحراف القيم الفعلية لعوائد الصادرات عن قيمها المقدرة أو الاعتيادية (Love, 1985, 246).

وإن معظم الصيغ التي تستخدم في قياس حالة عدم استقرار عوائد الصادرات، تقيس حالة عدم الاستقرار بصيغة انحرافات القيم الفعلية لعوائد الصادرات عن قيمها الاعتيادية أو المقدرة (Love, 1985, 246)، وهذه الصيغ تأخذ أربعة اتجاهات رئيسة هي الاتجاه الخطي والاتجاه الأسي والاتجاه اللوغارتمي والوسط المتحرك الذي استخدمه ماك بين (حمادي، ١٩٩٦، ٢٦).

لقد استخدمت هذه الصيغ لقياس حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الإجمالية، إلاّ أن مستخدمي هذه الصيغ لم يعطوا تبريراً نظرياً دقيقاً لذلك، وعلى أية حال إن الصيغ شائعة الاستخدام تعتمد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، والوسط المتحرك، ولكل طريقة تقديرات خاصة بها، فمثلاً تعطي طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية تقديرات خطية وأسية ولوغارتمية.

أما الوسط المتحرك الذي استخدمه ماك بين فهو وسط حسابي متحرك لمدة خمس سنوات.

وفي ضوء المفهوم المذكور آنفاً يمكن تقدير متغير عدم الاستقرار بحسب الصيغة الآتية:

$$EXI = \frac{X_t - X^*_t}{X^*_t}$$

حيث إن *EXI* عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية.

X_t القيم الفعلية للصادرات الأولية في المدة t .

X^*_t القيم المقدرة للصادرات الأولية في المدة t .

و X^*_t يتم الحصول عليها من المعادلة $X^*t = ae^{bt}$ بعد أخذ لوغارتم الطرفين أي:

$$\text{Log}X^*t = \text{Log } a + bt + e$$

بعد إخضاع نتيجة هذه المعادلة إلى مقاييس الدقة*.

ثانياً- الصيغ المستخدمة في قياس نسب التبادل التجاري للصادرات الأولية

لقد قدم الاقتصاديون صيغاً عديدة لقياس نسب التبادل التجاري، هي نسب التبادل التجاري الصافية، ونسب التبادل التجاري الإجمالية ونسب التبادل التجاري الدخلية، ونسب التبادل التجاري ذات العامل الواحد وذات العاملين، ونسب التبادل التجاري ذات الكلفة الحقيقية، ونسب التبادل التجاري المنفعية، وقد جمعت هذه الصيغ تحت ثلاث مجاميع رئيسة، المجموعة الأولى تتعلق بنسب التبادل الحقيقية بين السلع، وهذه المجموعة تشمل نسب التبادل التجاري الصافية والإجمالية والدخلية، في

---

* لغرض الاطلاع على تفاصيل هذه المقاييس أنظر :

- عقبة محمد نوري (2004)، أداء الصادرات في ظل منظمة التجارة العالمية (WTO) حالة دراسية مقارنة لدول نامية مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص55.

حين تخص المجموعة الثانية نسب التبادل بين الموارد الإنتاجية، وتشمل نسب التبادل ذات العامل الواحد وذات العاملين، والمجموعة الثالثة متعلقة بتلك النسب التي تفسر الكسب أو الربح من التجارة الخارجية وهي بصيغة تحليل المنفعة، وتتكون من نوعين من النسب هما نسب التبادل التجاري ذات الكلفة الحقيقية، ونسب التبادل التجاري المنفعية**.

وهذه الدراسة لا ترى ضرورة لعرض كل هذه الأنواع، بل ستهتم بنسب التبادل التجاري الصافية، وصيغة هذه النسب هي الرقم القياسي لأسعار الصادرات مقسوم على الرقم القياسي لأسعار الاستيرادات، أي:

$$NBTT = \frac{P_x}{P_m} \times 100$$

حيث إن:

NBTT نسب التبادل التجاري الصافية.

P x الرقم القياسي لأسعار الصادرات.

P m الرقم القياسي لأسعار الاستيرادات.

وهذه الصيغة هي الصيغة التي ستعتمد في هذه الدراسة، كون هذا النوع من نسب التبادل التجاري قد تم استخدامها من قبل مدرسة فكرية كبيرة يتزعمها الاقتصادي الأرجنتيني راؤول بريبش و هانس سنجر (Raul Prebisch and Hans Singer) من جامعة سسيكس (University of Sussex) وأثارت جدلاً عالمياً واسعاً بين الأوساط العلمية وصناع السياسة الاقتصادية، عندما بينت هذه المدرسة بان الصادرات الأولية سوف تواجه نموا بطيئا للطلب الخارجي عليها، وسوف تهبط أسعارها في الأسواق الدولية، مقارنة بأسعار الاستيرادات من السلع الصناعية، مما يؤدي إلى تدهور نسب التبادل التجاري لهذه الصادرات (Gillis & *et al*, 1987, 420, 421) .

ثالثاً- الصيغ المستخدمة في قياس تباطؤ الطلب الخارجي على الصادرات الأولية

لقد استخدم الاقتصاديون بيل وآيتون وستيوتر (Ball, Eton, and Steuter) كمية الصادرات العالمية لقياس الطلب الخارجي على الصادرات الصناعية في دراستهم المنشورة عام ١٩٦٦ والصيغة المعتمدة هي:

$$F d = (Q x)$$

** ان نسب التبادل التجاري اتخذت صيغاً متعددة وهناك مزايا ومآخذ على كل نوع من هذه الأنواع . لمزيد من الاطلاع أنظر:

- طه يونس حمادي (1985) ، أثر استيرادات السلع الوسطية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في العراق للفترة (1959 – 1980)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ص ص76-80.

- Vaish, MC., (1977). "Money; Banking and International and Trade", 4th Ed., pp. 627-636.

إذ إن :

F d الطلب الخارجي.

Q x كمية الصادرات العالمية.

أي أن هذه الصيغة تعتمد على كمية الصادرات العالمية لمعرفة نمو الطلب الخارجي على الصادرات، إلاّ أن هذه الصيغة لم تلق اهتماماً كبيراً، لأنها تعتمد على الإنتاج الصناعي للبلدان الصناعية، بعبارة أخرى إن هذه الصيغة لم تأخذ بنظر الاعتبار الاستيرادات من المنتجات الأولية للبلدان الصناعية.

كما استخدمت صيغة الرقم القياسي لكمية الاستيرادات من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمعرفة الطلب الخارجي على صادرات البلدان الصناعية، وذلك من خلال معرفة الرقم القياسي لكمية الاستيرادات للبلدان التي تستورد من البلدان المذكورة، وصيغتها كما يأتي:

$$F d = Q m$$

إذ إن :

F_d الطلب الخارجي على الصادرات.

Q_m الرقم القياسي لكمية الاستيرادات.

في حين استخدم سمايث (Smyth) معدل التغير السنوية في الصادرات مؤشراً للطلب الخارجي على صادرات البلدان الصناعية.

أما رينتون (Renton) فقد استخدم لوغاريتم الرقم القياسي لقيمة الاستيرادات الإجمالية للبلدان الصناعية من البلدان النامية لقياس الطلب الخارجي على صادرات البلدان النامية، ويمكن كتابة هذه الصيغة بالشكل الآتي:

$$F d = LOG (VM)$$

إذ إن :

VM الرقم القياسي لقيمة الاستيرادات للبلدان الصناعية من البلدان النامية.

وقد تم اختيار الصيغة الأخيرة كونها الصيغة الأكثر دقة واستخداماً من الصيغ التي تم عرضها، ولكونها أقرب إلى دراستنا هذه.

تقدير وتحليل أثر مشكلات الصادرات الأولية في النمو الاقتصادي

إن عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية ونسب التبادل التجاري والطلب الخارجي على هذه الصادرات هي متغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي* هو متغير

---

* إن معدل النمو الاقتصادي معبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP بالأسعار الثابتة ولكل بلد من بلدان عينة الدراسة وتم احتسابه بالصيغة الآتية: $r = \frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}}$

r : معدل النمو، Pt، Pt-1: تمثل الفترة الحالية والفترة السابقة (أو السنة الحالية والسنة السابقة) على التوالي.

لمزيد من الاطلاع انظر:

The World Bank, (2003). "World Development Indicators", P. 367.

تابع لكل بلد من بلدان عينة الدراسة، وقد استخدمنا صيغاً متعددة من نماذج القياس الاقتصادي الخطية، ونصف اللوغارتمية، واللوغارتمية المزدوجة لتقدير العلاقة بين المتغيرات المذكورة فوجدنا أن الصيغة الأخيرة تمثل البيانات أفضل تمثيل والتي تأخذ الشكل الآتي:

$$Log_Y = B_0 + B_1 \text{ Log EXI} + B_2 \text{ Log TOT} + B_3 \text{ Log FD} + U$$

حيث إن :

Y : النمو الاقتصادي.

EXI : عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية.

TOT : نسب التبادل التجاري للصادرات الأولية.

FD : الطلب الخارجي على الصادرات الأولية التي تصدرها بلدان عينة الدراسة.

U : المتغير العشوائي.

B_3 , B_2 , B_1 , B_0 معلمات الأنموذج.

وعند تقدير هذا الأنموذج تم الحصول على النتائج المثبتة في الجدول ١ والذي يتضح منه أن المتغيرات المستقلة المذكورة (مشكلات الصادرات الأولية) تشرح نسبة تتراوح ما بين 70 إلى 97 % من التغيرات التي تحصل في النمو الاقتصادي في بلدان عينة الدراسة، كما يؤكد ذلك معامل التحديد R^2 الذي تراوحت نسبته ما بين النسبتين المذكورتين، أي أن هذه المتغيرات تفسر نسبة عالية من المتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي.

إن النسبة العالية لمعامل التحديد وانخفاض قيمة (S) للأنموذج ككل تؤكد جودة التوصيف لهذا الأنموذج في كل بلد من بلدان العينة، فضلاً عن ذلك فإن الأنموذج لا يظهر مشكلة الارتباط الذاتي، كما يشير إلى ذلك اختبار D.W، عند مقارنة قيمة d المحسوبة مع قيمتيها الجدوليتين*.

وتفاوت درجة استجابة المتغير التابع للتغيرات التي تحصل في المتغيرات المستقلة بتفاوت درجات المرونة**، إذ تكون الاستجابة كبيرة عندما تكون المرونة عالية وتقل هذه الاستجابة بانخفاضها.

---

* قيمة d_U و d_L الجدوليتين للمشاهدات عددها (20) مشاهدة ولثلاثة متغيرات مستقلة هما (1.70) و(0.79) على التوالي.
لمزيد من الاطلاع انظر:
- Johnstone, J., (1972). "Econometric Method", 2nd Edtion, p. 430.

** تحتسب المرونات في الدول اللوغاريتمية المزدوجة بالصيغة التالية: E= Bi.
لمزيد من الاطلاع انظر :
- د. أموري هادي كاظم وباسم شلية مسلم (2002)، القياس الاقتصادي المتقدم النظرية والتطبيق، بغداد، مطبعة الطيف، ص ص38-42 .
- أياد بشير الجلبي، (2003). التنمية الاقتصادية والبيئة بين فشل السوق والسياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص152.

أما فيما يتعلق بالعلاقة والتأثير المعنوي للمتغيرات المستقلة الثلاثة على النمو الاقتصادي فتبين النتائج المقدرة لبلدان عينة الدراسة أن العلاقة بين حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي كمتغير تابع قد ظهرت بشكلين متناقضين، الأول إيجابي- علاقة طردية- استناداً إلى الاعتقاد السائد عند الاتجاه الأول، والثاني سلبي- علاقة عكسية- على وفق تصور الاتجاه الثاني، وقد كانت هناك سبع حالات للعلاقة السلبية في هذه الدراسة والتي تساند وتعزز الاتجاه الثاني، وهو الاتجاه الذي تتبناه فرضية الدراسة، ووجدنا ثلاث حالات للعلاقة الايجابية، أي إن النتائج المقدرة لسبعة بلدان من البلدان عينة الدراسة تدعم فرضية الدراسة التي ترى أن العلاقة بين حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي هي علاقة عكسية، وهذه العلاقة ظهرت في كل من بينين وبوليفيا وجامايكا وهاييتي والفلبين وتنزانيا وأورغواي، في حين كانت العلاقة موجبة في كل من بنكلادش وبيرو وتوكو، ويمكن تفسير هذه العلاقة بين حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي من وجهة نظر الاتجاه الأول الذي بيناه في الإطار النظري من هذه الدراسة، والذي كان يرى أن العلاقة بين حالة عدم الاستقرار والنمو الاقتصادي هي إيجابية، أما بالنسبة لمعنوية هذا المتغير، فإن ذلك يظهر من خلال مقارنة قيمة (t) المحسوبة مع قيمها الجدولية، إذ بلغت قيمة (t) الجدولية (1.74)، وبالتمعن في جدول المؤشرات التحليلية لهذا المتغير يمكن ملاحظة معنوية متغير حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية في كل بلدان عينة الدراسة ماعدا بوليفيا عند مستوى معنوية (5%) ودرجات حرية قدرها (16) درجة، وسبب ذلك هو أن درجة عدم الاستقرار كانت منخفضة في هذا البلد أي أن صادرات هذا البلد كانت أكثر استقراراً في هذه المدة مقارنة ببقية بلدان عينة الدراسة.

وكانت العلاقة بين نسب التبادل التجاري للصادرات الأولية والنمو الاقتصادي هي طردية كما يظهر ذلك من معلمات الأنموذج المقدر والمثبتة في جدول المؤشرات التحليلية، أي إذا حصل تحسن في نسب التبادل التجاري للصادرات الأولية سيؤدي إلى تحسن في معدلات النمو الاقتصادي، وإذا حصل تدهور في نسب التبادل التجاري لهذه الصادرات فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وقد بينت النتائج المقدرة لهذه الدراسة أن هذه العلاقة هي ايجابية في كل بلدان عينة الدراسة، وهي مطابقة لمضامين النظرية الاقتصادية، وفي الوقت نفسه أوضحت نتائج اختبار (t) المحسوبة، أن نسب التبادل التجاري للصادرات الأولية كانت غير معنوية في خمسة بلدان من عينة الدراسة (هاييتي - بيرو- الفلبين – تانزانيا – اوروغواي)، وسبب ذلك هو تمتع نسب التبادل التجاري في هذه البلدان بدرجة من الاستقرار، أي لم تحقق تحسناً ولم تتعرض إلى حالة تدهور، وكانت معنوية في خمسة بلدان (بنغلادش– بينين - بوليفيا – جامايكا - توكو)، إذ كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية في البلدان الأخيرة، كما هو مبين في جدول (المؤشرات التحليلية).

أما فيما يتعلق بالطلب الخارجي فيشير الجدول المذكور إلى وجود علاقة طردية بين نمو الطلب الخارجي على الصادرات الأولية في الأسواق الخارجية والنمو الاقتصادي، أي أن زيادة الطلب الخارجي على هذه الصادرات يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، وانخفاض هذا الطلب يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وجاءت النتائج المقدرة مؤكدة على معنوية هذا المتغير في جميع بلدان عينة الدراسة ومعززة لفرضية الدراسة، ويعود سبب ذلك إلى التغيرات الكبيرة التي حصلت في معدلات نمو الطلب الخارجي على الصادرات الأولية التي تصدرها البلدان النامية.

بناءً على ذلك يمكن القول، إن تدهور نسب التبادل التجاري وتراجع نمو الطلب الخارجي على الصادرات الأولية لها آثار سلبية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، ومنها بلدان عينة الدراسة وهذه النتيجة جاءت مطابقة تماماً لفرضية الدراسة.

أما علاقة متغير عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية بالنمو الاقتصادي جاءت متفقة مع فرضية الدراسة في سبعة بلدان من عينة الدراسة ومخالفة في ثلاثة بلدان من هذه العينة، وهذا يعني أن الترجيح قد جاء لصالح فرضية الدراسة أيضاً، أي أن عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي.

أما المتغيران الآخران وهما تدهور نسب التبادل التجاري وتباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الأولية فجاءا معززين لفرضية الدراسة، أي أن تدهور نسب التبادل التجاري وتراجع نمو الطلب الخارجي على الصادرات الأولية يرتبطان بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي، بعبارة أخرى، إن تحسن نسب التبادل تجاري وزيادة الطلب الخارجي على الصادرات الأولية، يؤديان إلى زيادة النمو الاقتصادي، وتدهور نسب التبادل التجاري وتراجع نمو الطلب الخارجي على الصادرات الأولية يتسببان في تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

الجدول ١

يبين المؤشرات التحليلية للأنموذج المقدر لبلدان عينة الدراسة

المؤشرات / البلدان	B_0	B_1	B_2	B_3	R^2	DW
بنغلادش Bangladech	-59.956 (19.50) 0.056	0.057 (4.07) 0.014	0.252 (1.80) 0.141	18.691 (2.45) 0.914	97	1.89
بينين Benin	-13.747 (7.87) 1.746 0.017	-0.037 (6.53) 0.005	0.161 (3.66) 0.044	4.315 (8.24) 0.523	97	2.13
بوليفيا Bolivia	-7.397 (7.99) 0.926 0.015	-0.006 (1.58) 0.003	0.079 (2.06) 0.038	2.726 (9.87) 0.276	90	1.86

المؤشرات / البلدان	B_0	B_1	B_2	B_3	R^2	DW
جامايكا Jamaica	-30.288 (7.02) 4.317 0.044	-0.873 (6.23) 0.014	0.436 (4.00) 0.109	9.647 (7.45) 1.294	97	1.98
هاييتي Haiti	-19.565 (6.43) 3.041 0.053	-0.099 (3.39) 0.029	0.145 (0.97) 0.149	6.368 (6.86) 0.927	84	1.87
بيرو Peru	-59.69 (5.58) 10.59 0.185	0.027 (6.63) 0.043	0.308 (0.45) 0.688	18.333 (5.73) 3.202	70	2.12
الفلبين Philippens	-11.486 (12.41) 0.925 0.016	-0.074 (4.00) 0.018	0.006 (0.38) 0.016	3.747 (13.53) 0.276	94	1.93
تانزاليا Tanzania	-57.507 (5.82) 9.873 0.150	-0.343 (3.29) 0.104	0.063 (0.32) 0.198	18.146 (6.18) 2.937	88	1.99
توكو Togo	-12.060 (7.79) 1.547 0.030	0.019 (2.97) 0.006	0.038 (1.90) 0.035	3.785 (8.20) 0.461	82	2.27
اورغواي Uruguay	-3.576 (10.4) 0.344 0.006	-0.006 (4.41) 0.001	0.037 (1.33) 0.027	1.644 (16.0) 0.102	95	1.79

- الصف الأول يمثل معلمات الأنموذج المقدر (B_3,B_2,B_1,B_0)
- الصف الثاني القيم بين الأقواس تمثل (t) المحتسبة علماً بأن قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5 % ودرجات حرية قدرها 16 درجة هي (1.74).
- الصف الثالث نسبة الخطأ المعياري SE لمعلمات الأنموذج المقدر
- الصف الرابع يمثل قيمة (S) للأنموذج ككل.

الاستنتاجات والمقترحات

لقد توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات والتوصيات الآتية:

أولاً- الاستنتاجات

١. إن اقتصاديات البلدان النامية هي أكثر استجابة للتقلبات الحاصلة في التجارة الخارجية، كون صادراتها من المنتجات الأولية، وإن هذه الصادرات تتعرض إلى حالة عدم الاستقرار.
٢. استنتجت الدراسة أنه للوصول إلى تحقيق مستويات ملحوظة من النمو الاقتصادي في البلدان النامية لابد من تقليل الاعتماد على الصادرات الأولية.

٣. إن نمو الطلب الخارجي على الصادرات الأولية للبلدان النامية يواجه تباطؤاً حاداً في الأسواق الدولية وهذا التباطؤ في الطلب يؤثر بالتأكيد سلبياً على النمو الاقتصادي كما أثبتت ذلك هذه الدراسة.
٤. إن المنتجات الأولية تتعرض فعلاً إلى حالة التدهور في نسب التبادل التجاري عند مبادلتها مع السلع التي تصدرها البلدان المتقدمة.
٥. اتضح من الدراسة أن هناك علاقة سلبية بين عدم الاستقرار وتدهور نسب التبادل التجاري وتباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي، وهذا ما تم إثباته في نتائج التقدير القياسي لعينة الدراسة.

ثانياً- التوصيات

١. على البلدان النامية الاهتمام الجدي بدراسة المشكلات التي تواجه الصادرات الأولية في التجارة الخارجية ولاسيما أن هذه الدراسة قد أشارت إلى أهم تلك المشكلات، وهي مشكلة عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية، وتدهور نسب التبادل التجاري وتباطؤ نمو الطلب الخارجي على هذه الصادرات.
٢. لابد من أن تعمل البلدان النامية على تفعيل قطاع الصادرات من خلال توجيه الدعم المالي والتقني لهذا القطاع، فضلاً عن توجيه استثمارات جديدة إلى هذا القطاع، لكي تتماشى مع متطلبات الخطط التنموية لهذه البلدان ومع مستلزمات الطلب الخارجي.
٣. على البلدان النامية إيجاد أسواق أكثر استقراراً من حيث الأسعار والطلب لبيع صادراتها الأولية لكي يستطيع قطاع الصادرات دعم اقتصاديات هذه البلدان ريثما يتم تنويع قاعدة صادراتها.
٤. من الضروري أن تعمل البلدان النامية على التقليل من اعتمادها الكبير على قطاع الصادرات الأولية ولاسيما بعد حصول تغييرات كبيرة على المستوى العالمي من الناحية التكنولوجية.
٥. توصي الدراسة ببحث مشكلة أخرى من المشكلات التي تواجه الصادرات الأولية، وهي مشكلة ضعف الارتباطات الخلفية للمنتجات الأولية، والتي لم يسمح الوقت بدراستها مع المشكلات قيد الدراسة.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. اكلي، ج.، ١٩٨٤، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، الجزء الثاني، ترجمة: عطية مهدي سليمان، مطابع جامعة الموصل.
٢. أموري، هادي كاظم وباسم سلبية مسلم، ٢٠٠٢، القياس الاقتصادي المتقدم النظرية والتطبيق، بغداد، مطبعة الطيف.
٣. الجلبي، أياد بشير، ٢٠٠٣، التنمية الاقتصادية والبيئة بين فشل السوق والسياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

٤. حسين، مجيد علي، وعفاف عبد الجبار سعيد، ٢٠٠٤، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.
٥. حمادي، طه يونس، ١٩٨٥، أثر استيرادات السلع الوسطية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في العراق للفترة ١٩٥٩-١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٦. حمادي، طه يونس، ١٩٩٦، أثر تقلبات عوائد الصادرات في موازين المدفوعات في عدد من البلدان النامية مع إشارة خاصة إلى العراق للفترة ١٩٦٦-١٩٩٢، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٧. حمادي، طه يونس، ٢٠٠١، أثر ظاهرة عدم استقرار الصادرات على الميزان الخارجي في بلدان نامية مختارة للفترة ١٩٨٠-١٩٩٥، تنمية الرافدين، عدد ٢٣.
٨. سيمون، كوزنتس، ١٩٨٥، النمو الاقتصادي الحديث، ترجمة: لجنة من الأساتذة الجامعيين، دار الآفاق الجديدة – بيروت.
٩. كارل اتشر، وجون ستانتر، ١٩٨٩، التنمية الزراعية في العالم الثالث، الجزء الثالث، ترجمة: سمير عبد الرحيم، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى، بغداد.
١٠. النجفي، سالم، ١٩٨٢، التنمية الاقتصادية الزراعية.
١١. نوري، عقبة محمد، ٢٠٠٤، أداء الصادرات في ظل منظمة التجارة العالمية (WTO) حالة دراسية مقارنة لدول نامية مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية

1. Anderson, K., 2004, "Agriculture, Trade Reform and Poverty Reduction: Implications from Sub-Saharan Africa", Centre for International Economic Studies, Australia.
2. Blattman, C., Hwang, J. G. Williamson, 2004, "The Impact of the Terms of Trade on Economic Development in The Periphery; 1870-1939: Volatility and Secular Change" National Bureau of Economic Research, Working Paper No.: 10600.
3. Cremer, G. L. & Jensen, D. D. Southgate, 1997, Agricultural Economics and Agribusiness", Seventh Edition.
4. Daniel, P. W. and W. F. Lever, 1998, "The Global Economy in Transition", LONGMAN.
5. Dean, J. M., 1990, "The Effects of The U.S. MFA on Small Exports", The Review of Economics and Statistics, Vol. LXXLL, No.: 1.
6. Dipendra Sinla, 1999, "Export Instability Investment and Economic Growth in Asian Countries: A Time Series Analysis", Economic Growth Center, Yale University, Australia.
7. Dunn, R. M. & Ingram, J. C., 1999, International Economics", Fourth Edition, New York.
8. Esser, K., 1990, "Latin America in Crisis-Neo-Structuralism As an Economic Policy Response", Economics, Vol. 41.
9. Fischer, B., 1981, "Interest Rate Ceilings Inflation and Economic Growth in Development Countries", Economics, Vol. 23.
10. Gillis, M., *et al*., 1987, "Economics of Development", 2nd ed. Norton, NEW.
11. Gottschalk, R. & Prates, 2006, "East Asia's Growing Demand for Primary Commodities-Macroeconomic Challenges for Latin America", New York.
12. Hyman, D. N., 1994, "Macroeconomics", Third Edition.
13. Johnstone, J., 1972. "Econometric Method", 2nd Edtion.
14. Lim, D., 1980, "Distribution, Export Instability and Saving Behavior", Economic Development and Cultural Changes, Vol. 28, No.: 2.

15. Lipesey, R. E., 1994, "Quality Change and Other Influences on Measures of Export Prices of Manufactured Goods and The Terms of Trade Between Primary Products and Manufactures", National Bureau of Economic Research, Working Paper No.: 4671.
16. Love, J., 1985, "Export Instability: An Alternative Analysis of Causes", The Journal of Development Studies, Vol. 21.
17. MacBean, A., 1964, "Causes of Excessive Flactuations in Export Proceeds of Underdeveloped Countries".
18. MacBean, A., 1964, "Causes of Excessive Flactuations in Export Proceeds of Underdeveloped Countries".
19. Paulo, S., 2004, "Economic Development and Capital Accumulation: Recent Experience and Policy Implications", Eleventh Session, Division on Globalization and Development Strategies.
20. Salvatore, D., 2004, "International Economics", Fordham University, Eighth Edition, John Wiley & Sons., INC.
21. Singh, B., Drost, H. and Kumar, R. C., 1988, "An Empirical Evaluation of the Relative, the Permanent Income and the Life – Cycle Hypothesis", Economic Development and Cultural Changes, Vol. 5, No.: 1981.
22. The World Bank, 2003. "World Development Indicators".
23. Todaro, M. P., 2000, "Economic Development", Seventh Edition, New York University.
24. UNCTAD 2003, "Economic Development in Africa, Trade Performance and Commodity Dependence", New York.
25. UNCTAD 2003, "World Statistics Pocket Book Least Developed Countries", New York, internet: http://www.un, org/pubs.
26. UNCTAD, 2005 , "The Standard International Trade Classification Revision 3" , 2005.
27. UNCTAD, 2005, "Globalization of R & D and Developing Countries", New York and Geneva.
28. UNCTAD, 2005, "Information Economy Report 2005", New York and Geneva.
29. UNCTAD, 2005, "World Investment Report", New York and Geneva, New York: www. Unctad.org.
30. UNCTAD, 2006, "East Asia's Growing Demand for Primary Commodities- Macroeconomic Challenges for Latin America", New York.
31. UNCTAD, 2006, "Trade and Development Report", New York and Geneva.
32. UNCTAD, 2006, "Trade and Environment Review 2006", New York and Geneva.
33. UNCTAD, 2006, "World Economic Situation and Prospects", New York.
34. United Nations, 2005, "World Economic and Social Survey 2005 Financing for Development" , department of Economic and social Affairs New York , 2005.
35. United Nations, 2005, "World Economic and Social Survey 2005 Financing for Development", department of Economic and social Affairs New York , 2005.
36. Vaish, MC., 1977. "Money ; Banking and International and Trade", 4th Ed.
37. WTO, 2004, "Economic and SocialImpacts of Trade Liberalization", by: Tussie, D. & Aggio, C.